

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتنمية المستدامة بيان العمل الطوعي لمجموعة الأطراف المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة¹

المنصة الأفريقية – العربية للحد من مخاطر الكوارث
تونس، 9-13 أكتوبر 2018

ديباجة

- استرشادًا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015 وأهداف التنمية المستدامة لعام 2015 والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (مخطط لتبنيه في ديسمبر 2018)، باعتبارها آليات ذات تعزيز متبادل تقوم بتشجيع وحماية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للتأهب للكوارث والحد من المخاطر والاستجابة لها؛ بالإضافة إلى استراتيجيات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معها وأهداف التنمية المستدامة؛
- وإذ يلاحظ أن الاختلافات على أساس النوع الاجتماعي في كيفية استعداد الرجال والنساء والفتيات تجاه المخاطر والتخفيف من وطأتها تتأثر وتتواءم وتخفف وتتكيف مع الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي؛
- وإذ يعترف بأن تلك الاختلافات على أساس النوع الاجتماعي فيما يخص الآثار والمساهمة في النجاة راسخة في أدوار وصفات مُسَبَّقة وقائمة على أساس النوع الاجتماعي، وكذلك في التمييز وعدم المساواة القائم على النوع الاجتماعي، وصور تفاعلية أخرى من التهميش كالوضع الاقتصادي والسن والإعاقة والعرق والسلالة ووضع الهجرة والجنسية والموقع الجغرافي وغيرها من العوامل، تترافق مع آثار غير متكافئة على النساء والفتيات؛
- وإذ يُؤكّد على أنه رغم بروز تلك الاختلافات بطرق مختلفة عبر السياقات، إلا أن هناك بعض أوجه التشابه، كوفيات النساء الأكثر كماً مقارنةً بالمتوسط في سياق الكوارث، خصوصًا النساء الأكبر سنًا، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة اللاتي قد تُركن لملاقة حتفهن بسبب الوصم الاجتماعي والنظر إليهن على أنهن عوائق؛ وكذلك الآثار الاقتصادية ذات التأثير الأكبر على النساء مقارنةً بالرجال؛ والإرهاق الزائد الذي ينتج عن أعمال العمل، وضيق الوقت وفرص إدرار الدخل بسبب ساعات الترحال الطويلة لجلب الطعام والوقود والمياه؛ والإساءة والعنف الجنسيين والمنزليين؛ والصعوبات الأكبر التي تواجهها النساء، خاصةً الحوامل، والنساء الأكبر سنًا، والنساء والفتيات ذوات الإعاقات، في الانتقال إلى ملاجئ المساعدة؛ والتهميش الأكبر من الوصول إلى موارد مادية وغير مادية للإغاثة والتعافي وإعادة البناء؛ وضعف التمثيل في آليات اتخاذ القرار؛
- إذ تكرر التأكيد على أن ذلك يؤثر مباشرةً على قدرة المرأة على التحمل والتكيف مع الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي؛
- إذ تشدد على أن النساء والفتيات لسن فقط ضحايا للكوارث والتغير المناخي والتدهور البيئي، ولكنهن أيضًا الخط الأول من المُستجيبين ذوي الدور الرئيسي في جلب الموارد لدفع عائلاتهم ومجتمعاتهن نحو النجاة والاستعدادية والحد من المخاطر والتعافي والتكيف؛
- وإذ يدرك أن المادة 36 أ (1) من إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2015 تعتبر أن مشاركة النساء مسألة حاسمة في إدارة المخاطر وتصميم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج للحد من مخاطر الكوارث، ولتقوية قدرات النساء فيما يخص الاستعدادية ومصادر كسب العيش البديلة؛

¹ أسماء المنظمات المساهمة: المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، جمعية التنمية البيئية والمستدامة باليزي، الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالحد من الكوارث، منظمة مساعدة المسنين، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة التعاون الإسلامي بمكتب الأمم المتحدة بجنيف، المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية.

- وإذ يعترف بأن النساء والفتيات يتأثرن بشكل مختلف وغير متناسب في الكوارث مقارنةً بالرجال والفتيان، ويُعتبرن المُجندات المبدعات الأوليات، تُعتبر النساء والفتيات المنتميات لفئة من المجموعات المستثناة أفضل تمركزًا في تمثيل مصالحهن الخاصة والعمل مع الحكومات على المستويات كافة في عملية وضع السياسات، لضمان اعتبار أولوياتهن أثناء صياغة وتنفيذ وتمويل ورصد وتقييم التدخلات المختصة بالوقاية والاستعدادية والاستجابة. يضمن ذلك تدخلات مصممة خصيصًا ومساواةً بين الجنسين وتمكين للنساء مع تعظيم الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، والتخفيف من التغير المناخي والتدهور البيئي والتكيف معهما؛
- وإذ يدرك أن النساء تشكل نصف تعداد السكان، وفي بعض البلاد أكثر من ذلك، متضمنًا فئات مختلفة من النساء وأولوياتهن في تطوير وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ذات موارد جيدة تعالج الكوارث والتغير المناخي والتدهور البيئي، مما سيؤدي إلى المساهمة القوية نحو التنمية المستدامة؛
- وإذ يعترف بأن الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها والتخفيف من التغير المناخي والتكيف معه وحماية البيئة تتقاطع مع مجالات سياسية مختلفة تتطلب تنسيقًا مقصودًا على مستوى السياسات، وتعاونًا وتنسيقًا بين المؤسسات من القطاعات المتعددة، ما يتضمن وزارات/ إدارات الزراعة والبيئة وإدارة الكوارث والأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة ومنظمات المجتمع المدني وخبراء النوع الاجتماعي في هذه المجالات؛
- وإذ يلاحظ أن الحركة الإنسانية عامل حاسم للخطر والقدرة على الصمود، وأن التخفيف الفعال من تغير المناخ، والتدخلات التكيفية والحد من مخاطر الكوارث توفر للمجتمعات خيارًا بالعيش حيثما وُجدوا؛ مع العلم بأن الكوارث والأحداث المستحثة الخاصة بتغير المناخ وتدهور البيئية، إلى جانب مجموعة من عمليات التنمية القائمة التمييز بين الجنسين، أثر هام في الدفع إلى الهجرة؛
- وإذ يلاحظ أيضًا بأن النساء في ذلك السياق قد هاجرن وحدهن أو مع عائلات كاستراتيجيات للبقاء؛ وفي بعض السياقات قام عدد أكبر من الرجال بالهجرة، تاركين النساء والأطفال وراءهم؛
- وإذ يدرك أن النساء المهاجرات يواجهن تمييزًا غير متناسب على المستويات كافة في عمليات الهجرة التي تتضمن نقصًا في معلومات ما قبل المغادرة، عدم الوصول إلى تدريبات ما قبل المغادرة، امتلاكهن لأصول أقل عن الرجال مما يجعلهن أكثر عرضة لاستغلال المندوبين والمتجرين بالأشخاص ولعبودية الدين؛ وكذلك التمييز في سوق العمل بقلة الوظائف اللائقة للنساء، واستبدال العقود، وتلقي أجور أقل من الرجال؛ نقص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية المالية؛ الحرمان من حرية التجمع؛ الضعف تجاه جميع أشكال العنف، والتي قلما تتوفر لها الخدمات كالمساعدة لإنقاذ حياة الناجين وتخفيف المخاطر للعائلات المجتمعات؛ نقصان خدمات إعادة الدمج والطرق الآمنة لنقل الحوالات والاستثمار المنتج؛ ونقصان خدمات الدعم للعائلات التي تُركت في الخلف، ما يلقي بمزيد من الأعباء على النساء؛
- إذ تشدد على أن انتهاكات حقوق الإنسان على كافة مستويات الهجرة وللمشردين يعطل التنمية المستدامة، ويمكن للهجرة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعية المدارة جيدًا أن تقلل من المخاطر وتقوي من القدرة على الصمود، مع مساهمتها للتكيف مع التغير المناخي ودعم التنمية المستدامة؛
- وإذ يدرك جهود الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين الماضية والحاضرة في معالجة الحد من مخاطر الكوارث والتغير المناخي وإدارة النظام البيئي والهجرة، مع الحاجة إلى دعم متواصل لهذه الجهود.

التزامات العمل الطوعي

تلتزم مجموعة الأطراف المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك بيان العمل الطوعي للدول العربية، بدعم حكومات المنطقة بالطرق التالية:

مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جمع البيانات والبحث وأدوات تطوير وتنفيذ السياسات:

1. دعم تحديد فجوات البيانات والأبحاث، ودعم إنتاج ونشر البيانات والتحليلات حول المساواة بين الجنسين وأبعاد حقوق المرأة في الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، والتخفيف من التغير المناخي والتكيف معها، ما يتضمن الجمع بين المعرفة التقليدية والعلوم والتكنولوجيا؛ مع إجراء روابط مع الهجرة النسائية وتشجيع حماية حقوق النساء والفتيات على جميع مستويات الهجرة.
2. تطوير وتوفير حزمة استراتيجية من الموارد المنتقاة للحكومات، ما يتضمن قوائم مرجعية ومذكرات إرشادية ودراسات حالة تساعد في إدخال المساواة بين الجنسين وأولويات النساء والفتيات في الحد من مخاطر الكوارث والتغير المناخي والهجرة واستراتيجيات أهداف التنمية المستدامة والتشريعات والخطط والميزانيات والبرامج.
3. دعم رسم خرائط الخطر على أساس مراعاة المنظور الاجتماعي، ما يتضمن مؤشرات لكل خطر كجزء من خطة القدرة على الصمود التي سشارك بين جميع الدول الأفريقية والعربية.
4. تشكيل أفواج من المجموعات ذات القدرة على المستوى الوطني لدعم الحكومات في إنتاج البيانات والإبلاغ عنها فيما يخص الجنس والسن والإعاقة، وتصنيفها من خلال مرصد سنديا.
5. تقوية أو دعم إنشاء آليات تعاون وتقارير على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، متضمنة المجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث.

تشجيع مشاركة النساء والفتيات في اتخاذ القرار

6. إنشاء قاعدة بيانات بمنظمات المجتمع المدني العاملة على المساواة بين الجنسين وأبعاد تمكين النساء والفتيات فيما يخص التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث والهجرة التي تشكل جزء من مجموعة الموارد الاستراتيجية التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومات.
7. تشكيل شبكة الممارسة المهنية الرسمية عبر البريد الإلكتروني أو موقع لمشاركة المعلومات والموارد المتضمنة لأفضل الممارسات والدروس المستفادة.
8. القيام بدور المناصرة والدعوة إلى جانب الحكومات لدعم التمثيل الفعال للنساء، خاصةً من المجتمعات المتضررة، والنساء المهاجرات، ومنظمات المجتمع المدني الداعمة فيما يخص آليات اتخاذ القرار حول التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث والهجرة.

تعزيز وتقوية المناصرة لدمج المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في تصميم السياسات وتنفيذها

9. التنظيم المشترك لورش العمل مع الحكومات الوطنية والمحلية لخلق حالة من الوعي مع بناء القدرات لدمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر استراتيجيات وخطط وبرامج ومخصصات الميزانية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث والتغير المناخي والهجرة.
10. التنظيم المشترك مع حكومات المنطقة لمؤتمر رفيع المستوى حول التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث وأهداف التنمية المستدامة وهجرة النساء.

عمليات مجموعة الأطراف المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

11. تحديد الاختصاصات وخطط العمل والمؤشرات المختصة بقياس مدى تقدم مجموعة الأطراف المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.